" تكنولوجيا المعلومات والادارة الالكترونية في الجزائر اي واقع؟ "

الاستاذ عادل غزالي
استاذ مساعد أ
قسم علم الاجتماع جامعة محمد لمين دباغين
سطيف 2
adel_socio@yahoo.fr

ملخص

سنتطرق في هذا المقال العلمي إلى محاولات ترقيع الادارة في الجزائر التي عانت من حالة التخبط التي تتم عبرها هذه العملية حيث في كل مرة يعول فيها المضي الى الامام تعود فيها بخطوات اكبر الى الوراء وهو ما ينم فعلا ان الادارة الجزائرية لا تحتاج الى عمليات ترقيع بالقدر الذي تحتاج فيه الى نظرة عميقة تراجع فيها كل الجهود بغية استخلاص حلول جديدة تتناسب مع ما وصلت اليه جهود الكثير من الدول في هذا المجال. وتظهر حالات التخبط هذه في خطابات رجال السياسة في كل مرة والتركيز على ضرورة العناية بهذا الجهاز دون القدرة الفعلية على التنفيذ, كما تظهر ايضا من خلال الحاق هذا الجهاز تارة بوزارة الداخلية وتارة اخرى باستحداث وزارة قائمة بذاتها.هناك العديد من العقبات التي تحول دون التطبيق الامثل للإدارة الالكترونية في الجزائر والتي تنتظر الحلول الموضوعية الكفيلة بتخطي هذا الوضع الذي يمر بداية على تصحيح الخلل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات التي يمكن الحديث عن الادارة الالكترونية من دونها, فيجب الاستثمار في الجانب ليس من خلال النقل الافقي فقط بل ومحاولة الاعتماد على النقل الرأسي لهذه التكنولوجيات. كما ان جهود التطبيق هذه تمر عبر اصلاح الهيكل الاداري برمته واصلاح الذهنيات التي اصبحت مقولبة لا تبادر الى التغيير

مقدمة:

هناك شبه اجتماع سائد على الصعيد المجتمعي ولدى الباحثين وحتى صناع القرار بان هناك خلل كبير يعاني منه الجهاز الاداري في الجزائر, وهذا ما تجسد في حالة من عدم الرضا حول مخرجات هذا الجهاز الحساس الذي ترتبط به الحياة اليومية للمواطن, كما يعد ايضا قاطرة التنمية التي تسعى الدولة لتجسيدها. ولقد شكل اصلاح هذا الخلل تحديا كبيرا للقائمين على الجهاز لأجل اصلاحه على الاقل والانطلاق فيما بعد في اتجاه تطويره وعصرنته بما يضمن تحقيق جودة اكبر لنواتجه.

يمكن للمتتبع لمحاولات –ترقيع- الادارة في الجزائر ان يلحظ حالة التخبط والتذبذب التي تتم عبرها هذه العملية حيث في كل مرة يعول فيها المضي الى الامام تعود فيها بخطوات اكبر الى الوراء وهو ما ينم فعلا ان الادارة الجزائرية لا تحتاج الى عمليات ترقيع بالقدر الذي تحتاج فيه الى نظرة عميقة تراجع فيها كل الجهود بغية استخلاص حلول جديدة تتناسب مع ما وصلت اليه جهود الكثير من الدول في هذا المجال. وتظهر حالات التخبط هذه في خطابات رجال السياسة في كل مرة والتركيز على ضرورة العناية بهذا الجهاز دون القدرة الفعلية على التنفيذ, كما تظهر ايضا من خلال الحاق هذا الجهاز تارة بوزارة الداخلية وتارة اخرى باستحداث وزارة قائمة بذاتها وبعدها عود على بدا.

وعلى الرغم من ذلك لا يجب انكار الجهود التي تبذل-على الرغم من عدم كفايتها- لأجل اصلاح ما يمكن اصلاحه ودلك عبر محاولة ربطها بالتكنولوجيات الحديثة قصد اضفاء مرونة اكبر على مختلف عملياتها وبالتالي التحسين في مخرجاتها وتقديم افضل الخدمات للمواطن. ولكن هذه الجهود تبقى في حدود فقط اذ ان تطبيق الادارة الالكترونية لازال يحتاج للكثير من المجهودات لبلوغ هذا الهدف, وذلك ما تؤكده مختلف التقارير لا سيما تلك المرتبطة بتكنلوجيا المعلومات في الجزائر فهذه التكنولوجيات الدعامة الاساسية لقيام الادارة الالكترونية.

ومن هذا المنطلق وجب البحث في الرابط بين الجزائر وتكنولوجيا المعلومات الحديثة مما يتيح لنا فهما اعمق للإدارة الالكترونية في الجزائر ومعرفة ما اذا كانت هناك علاقة ود , ام ان هناك تنافر وتباعد لا يسمح بالتقدم والسير اكبر في اتجاه التطبيق الفعلي لهذا النموذج المتميز في الادارة.

قراءة في الدراسات المحلية المرتبطة بالموضوع:

لقد استحوذ موضوع الادارة الالكترونية على اهتمام العديد من الباحثين في الجزائر حيث اطلق العنان في الكثير من التخصصات العلمية لأثارة الموضوع من زوايا مختلفة وعلى ادارات مختلفة منها العمومية والخاصة, التعليمية والخدمية وايضا الانتاجية. وغاية كل هذه الدراسات هي محاولة اخراج هذا الموضوع من خانة الترف الفكري ومعرفة ما ان كان يمكن فعلا وضعه موضع التنفيذ.

من بين هذه الدراسات دراسة قام بها الباحث عشور عبد الكريم بعنوان: "دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر" حيث وصل الى ان الادارة الالكترونية في الجزائر تعترضها العديد من المعوقات على غرار الامية التكنولوجية اضافة الى افتقار الجزائر الى بنية قوية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتمحور حولها الادارة الالكترونية, كما ان الخدمات الالكترونية في التجربة الجزائرية تتميز بنقص كبير من ناحية جودتها وهذا مقارنة بما وصل اليه النموذج الامريكي.

ثم ان دراسة محمد بن اعراب التي حملت عنوان: "تجربة الادارة الالكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة واشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي" التي انتهت الى ان مشروع الادارة الالكترونية في الجزائر تسوده ضبابية بفعل غياب رؤية شاملة فيما يتعلق بتهيئة المتطلبات التقنية والتنظيمية والقانونية للسير قدما في هذا المشروع وان الامر لا يعدو ان يكون احد مظاهر تحسين الصورة الخارجية للبلد فقط.

وقد وصلت دراسة عبان عبد القادر الموسومة: "تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر" الى نتائج تتفق مع سابقاتها من الدراسات وصلت الى ان الادارة الالكترونية في الجزائر تنتظرها العديد من التحديات منها ما يتعلق بالجانب البشري ومنها ما يرتبط بما هو تنظيمي وكذا ما هو مجتمعي, اضافة الى التحدي التقني.

هذه عينة من بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث والتي يمكن من خلالها الوقوف عند الكثير من النقاط التي تم اغفالها في هذه الدراسات وغيرها والتي تتعلق بموضوع الادارة الالكترونية على المستوى المحلي فيمكن التعرض الى اهم القضايا في النقاط التالية:

- هذه الدراسات لم تخرج عن نطاق الاستتباع المفاهيمي الذي يحاول من خلاله الباحثين تقليد ومحاكاة بعض الدراسات التي جرت في الدول الغربية التي استطاعت ان تقفز على كل القوالب الجاهزة وتحطم ذلك الجمود الفكري والروتين السلبي الذي شكل احد الممارسات التقليدية في الادارة, وبالتالي فان هذه الادارة الالكترونية هي وليدة بيئة يسودها الابداع والتفوق وهو ما يناقض تماما الوضع الراهن في الجزائر الذي لازال مقولب لم يصل بعد الى تخطي النمطية الممارسة عبر عقود من الزمن.
- تبالغ الدراسات المحلية للموضوع في تسليط الضوء على الموضوع في صورته الميكرو حيث انها تسعى الى لف كل المتطلبات المرتبطة بموضوع الادارة الالكترونية على الادارة الجزائرية حتى وان كانت ليس لها القابلية على تقبل هذا المعطى الجديد, وبالتالي كان الاجدر في هذه الدراسات ان تبدا بدراسة الجوانب الماكرو من الموضوع على غرار مسالة التكنلوجيا وخصوصا تكنولوجيا المعلومات في الادارة الجزائرية وكل ما يحيط بها, اضافة الى محاولة التطرق للبيئة التي تشتغل فيها الادارة الجزائرية ومدى قدرتها على مواكبة هذا التطور.
- تكاد تجمع هذه الدراسات على ان موضوع الادارة الالكترونية يمكن تصنيفه في خانة الترف الفكري الذي يبقى موجود على مستوى الدراسات النظرية دون ان يرقى الى خانة الممارسة الفعلية فجميع الدراسات تصل الى نفس النتائج الميدانية التي تؤكد ان هذا الموضوع لازال يخطو اولى خطواته في الجزائر وبان هناك عقبات جمة تحول دون تجسيده وبالتالي يبقى مجرد مشروع.

اولا: في مفهوم الادارة الالكترونية والمفاهيم ذات الصلة

تقف هذه الدراسة عند مفهومين اساسيين وهما مفهوم الادارة الالكترونية ومفهوم اخر يشكل الدعامة الاساسية التي يقوم عليها هذا النوع من الادارة ويتعلق الامر بمفهوم تكنولوجيا المعلومات الذي يعد القاطرة للكثير من المفاهيم المعاصرة.

يعتبر مفهوم الادارة الالكترونية واحدا من النواتج التي افرزها التقدم الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي احدثت ثورة هامة في مجالات متعددة انعكست حتى على الادارة. ومن البديهي ان يكون هذا الاتجاه الحديث في الادارة مناقضا تماما للنموذج الكلاسيكي الذي ظل مستشريا لعقود من الزمن, وعليه فهذا النموذج يقوم على فلسفة مغايرة لما كان الامر عليه سابقا. تعتبر الإدارة الالكترونية منهج حديث موجة إلى المنتجات من السلع والخدمات وسرعة الأداء، ويعتمد هذا المنهج على استخدام شبكة متقدمة للاتصالات لبحث واسترجاع المعلومات بغية دعم

واتخاذ القرارات الفردية والتنظيمية. والإدارة الالكترونية تعتبر من بين المصطلحات والمفاهيم الحديثة.

وتعرف الإدارة الالكترونية بأنها: استعمال جميع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حواسيب وشبكات من أجهزة الفاكس إلى أجهزة إدخال المعلومات اللاسلكية وذلك لخدمة الأمور الإدارية اليومية. (طارق عبد الرؤوف عامر: 2007، 27).

وتعرف أيضا الإدارة الالكترونية بأنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة. (نجم عبود نجم: 2009، 158).

وهناك تعريف آخر تطرق بدوره للإدارة الالكترونية حيث أنها في ضوء هذا التعريف هي: الاستغناء عن المعاملات الالكترونية وإحلال المكتب الالكتروني عن طريق الاستخدام الأوسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا. (علاء عبد الرزاق السالمي وخالد إبراهيم السليطي: 2008، 32).

هذه التعاريف تربط العمليات المختلفة التي تقوم بها الادارة مع ما هو متاح من امكانيات التكنولوجيا الحديثة لأجل تقديم خدمات متميزة وزيادة معدلات الاداء.

يقودنا الحديث عن الادارة الالكترونية للتطرق الى دعامتها التي لا تستقيم من دونها ويتعلق الامر بتكنولوجيا المعلومات التي اقل ما يقال عنها هو انها جمعت العالم كله في قرية صغيرة قربت المسافات بصورة كبيرة بين الفاعلين وهو ما يمكن رؤيته في الادارة الالكترونية, ويجب التنويه الى ان هذه المسافة قد تصبح ابعد وذلك حسب درجة امتلاكها والاستحواذ عليها لدى الدول.

عرف قاموس أكسفورد Oxford English Dictionary تكنولوجيا المعلومات بأنها: "دراية مكتسبة بواسطة الخبرة. فمقدار ما يتاح للفرد من معلومات بالإضافة الى الفهم النظري والتطبيقي لهذه المعلومات يمثلان في مجموعهما ما يعرف هذا الفرد." (عبد الله فرغلي علي موسى: 2007، 22.).

وهناك تعريف آخر لتكنولوجيا المعلومات يعد أكثر وضوحا من التعريف الأوّل. ويتعلق الأمر بالتعريف الذي قدمته منظمة اليونسكو UNESCO حيث ترى بأنها: "مجالات المعرفة العلمية والتكنولوجية والهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول وكذا معالجة المعلومات وتطبيقاتها، أنها تفاعل الحاسبات الآلية والأجهزة مع الإنسان ومشاركتها في الأمور الاجتماعية والاقتصادية." (جعفر الجاسم: 2005، 54.).

ولقد لخص نبيل علي تكنولوجيا المعلومات حينما قال: "أن تكنولوجيا المعلومات هي التي توصل المراكز بالفروع. وتقيم حلقات الوصل بين كمبيوتر وآخر وبين مستخدم وآخر. أنها وسيلة كسر حواجز الزمان والمكان والأداة العملية للمشاركة في الموارد Resource Shoring وتنمية الرغبة في التواصل. أنها أكثر الوسائل فعالية لكسر مركزية المعلومات وجعلها أكثر ديمقراطية وجماهرية وهي التي أعادت للمستخدم النهائي حقوقه وهبته ليكون هو صاحب الكلمة العليا في نظام المعلومات..." (نبيل علي: 1994، 92.).

إذا فتكنولوجيا المعلومات بغض النظر عن مكوناتها ومختلف تقسيماتها تعتبر الأداة الضرورية التي تتعامل مع المعلومات المختلفة من خزن واسترجاع، وهي قبل ذلك الأداة التي أدت إلى الإغراق المعلوماتي وانفجار المعرفة والمعلومات لما لها من قدرة على التعامل مع كم كبير من المعلومات.

اولا: النسق الاجتماعي الفني وتفسيره للتكنولوجيا الحديثة في الادارة والتنظيم:

على خلاف الكثير من نظريات التنظيم سقى النسق الاجتماعي الفني لإثارة مسالة دخول التكنولوجيا الحديثة الى التنظيمات بمختلف تنميطاتها, وبالتالي ففكرة العلاقة بين هذه التكنولوجيا الحديثة والتنظيم ليست وليدة اللحظة الراهنة, بل وعلى العكس من ذلك فقد كان لها امتداد تاريخي يرجع الى الاسهامات الاولى لما يعرف بالنسق الاجتماعي الفني الذي كانت اولى انطلاقاته اواخر الخمسينيات.

وهذا المدخل يقوم على فكرة اساسية تكمن في كون الفرد الى جانب كونه يعيش في عالم اجتماعي تقني داخل التنظيم الذي ينتمي اليه هناك عالم خارجي ينتمي اليه كذلك, بحيث يجب ان يكون هناك توازن بين البيئة الداخلية والخارجية بما يحقق الرضا والضبط لأفراد التنظيم.

ونجد بان هذا المدخل قد طور لاحقا من فكرته ليضيف اليها ان عملية تصميم مختلف الانساق الفنية او تقنية العمل في اي تنظيم مهما كان نوعه قد وصلت الى مستوى جد متقدم من الرقي للحد الذي زالت فيه القيود ومختلف المحددات الخاصة بالتقنيات المتعلقة بالآلات لتحل محلها تقنيات اخرى جديدة على غرار تكنولوجيا الحاسبات الالية وتكنولوجيا المعلومات بصورة ادق الامر الذي اصبح يفرض معه اعادة تصميم العمل لتكون له القدرة على مواكبة هذه التقنيات.(اعتماد محمد علام: 117,1994)

من خلال هذا النسق تقدم معهد تافستوك في دراسته للعلاقة المتبادلة بين التكنولوجيا والعلاقات الانسانية من خلال تطويرهم لمفهوم النسق الاجتماعي الفني كاطار تبني عليه تحليلاتهم,

فهذا المفهوم يقوم على اعتبار ان نسق الانتاج يحتاج الى تنظيم تكنولوجي, فالحاجات التكنولوجية لها القدرة على في بعض الاحيان على تحديد نموذج تنظيم العمل.(طلعت ابراهيم لطفي:112,2008)

من خلال هذا المدخل جرت العديد من الدراسات ذات الصلة بالتكنولوجيا في التنظيمات المختلفة على غرار دراسة **وودوارد**التي اقرت بان التنظيمات التي تحقق نجاحا على مستوى المجالات الصناعية المتنوعة تستخدم تقنيات متباينة الامر الذي ينعكس على بناءاتها التنظيمية التي تكون هي الاخرى متباينة كاستجابة للتكنولوجيات المستخدمة.

ان هذا المدخل ركز على فكرة اساسية وهي ان دخول التكنولوجيا للتنظيمات يجب ان يصاحبه تغير في البناءات التنظيمية وكذا في نطم العمل حيث ان النظم والاجراءات التقليدية يجب ان تتغير لتكون اكثر مرونة من ذي قبل فلا يمكن للإجراءات الروتينية ان تتساير مع هذا المعطى الجديد, بل العكس من ذلك فهي تقف كأحد العقبات التي تحول بينها وبين الاستغلال الامثل لهذه التكنولوجيات الحديثة.

ثانيا: بنية تكنولوجيا المعلومات في الجزائر(دعامة الادارة الالكترونية)

إن الحديث عن العلاقة بين العرب وبين التكنولوجيا بصفة عامة يثبت بأن طبيعة العلاقة بينهما لم تكن يوما قوية، بل كانت عبر مرور السنوات علاقة تخلف وتبعية وهو ما تؤكده مختلف الدراسات والأدبيات المهمة بالموضوع. فكما هو معروف ان عملية نقل التكنلوجيا بصفة عامة تتم عبر اليتين تتمثل الاولى فيما يعرف بالنقل الراسي للتكنولوجيا بحيث يتم استغلال البحوث المتاحة للانطلاق في تجسيد التكنولوجيا, في حين ان الالية الثانية وهي عملية النقل الافقي الذي يتم عبر محاولة استهلاك التكنولوجيا من الدول التي تتبع الالية الاولى وهو ما ينعكس على حال الدول العربية ودول العالم الثالث ومن بينها الجزائر وقد اختصر **انطونيوس كرم** هذه الصورة بقولة:"ان العرب ما زالوا لم يشكلوا نظرة صحيحة للتكنولوجيا".

تعد تكنولوجيا المعلومات هي الحامل لمختلف الاعمال الالكترونية الاخرى التي تقوم بها التنظيمات المختلفة للمجتمع ومعها مختلف شبكات الاتصال الحديثة حيث تلعب دورا مهما في ولوج عالم الرقمنة والاتصال عن بعد. وعلى الدوام تصنف الدول العربية بما فيها الجزائر ضمن خانة الدول الجائعة معلوماتيا حيث يرى **نبيل علي** ان هناك جوعا معلوماتيا على المستوى العربي, وبان هذه الدول تستخدم تكنولوجيا المعلومات في الشأن الاداري والتجاري فقط, ثم ان الدول العربية لازالت تعاني من انحطاط بنية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اضافة لعدم كفاية التدريب

لمواردها البشرية. يضاف لهذا عدم تطوير اللغة العربية في المنظومة المعلوماتية, مع غياب تجاوب نظم التعليم الرسمية مع عناصر التكنولوجيا الحديثة: (ربحي مصطفى عليان: 2008، 355).

ومرة اخرى تشير التقارير الدولية بخصوص تكنولوجيا المعلومات في الجزائر بان هناك نقصا فادحا في هذا المجال على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل سد هذه الفجوة, والحقيقة التي لا مفر منها هو ان العرب كلهم يعانون منها وهذا على ارتباط وثيق مع ما يعرف بنقل التكنلوجيا لان علاقتنا مع هذا النقل وهو الاعتماد على النقل الافقي وليس الراسي الذي تعتمده الدولة المتفوقة تكنولوجيا. فجل التقارير الدولية على كثرتها تصنف الجزائر في مراتب متدنية من حيث انتاج وكذا استعمال التكنولوجيات الحديثة مما يجعلها ترتب وراء دول تعاني من الازمات والحروب وتفتقر الى نفس المداخيل الاقتصادية التي يحققها البلد. ناهيك عن سرعة تدفق الانترنت التي ما زالت تشكل نقطة سوداء في مجتمع تزيد فيه نسب المتعلمين وتتوسع فيه الجامعات والخريجين على نحو يكاد يكون اكبر مما هو عيه الحال في دول لا تمتلك نفس الامكانيات المادية وحتى البشرية.

ان هذا النقص الذي تعاني منه الجزائر في مجال هذه التكنولوجيات يجعلها غير قادرة على الاستفادة من ميزات الادارة الالكترونية التي تتجسد في مجموعة من النقاط وهي:

- تحسن وتطور الأداء وتجعله فاعلا اثناء اتخاذ القرار عن طريق تسيير المعلومات والبيانات لمن يريد الاستفادة منها. مع إمكانية الوصول إليها من خلال تواجدها على الشبكة الداخلية، وإمكانية الحصول عليها بأقل مجهود عبر وسائل البحث الآلي المتوفرة.
- تضفي مرونة في العمل الموظف حيث يمكن له الدخول إلى الشبكة الداخلية بكل سهولة مهما كان مكان تواجده.
- سهولة عقد الاجتماعات عن بعد خصوصا بين الإدارات المتباعدة جغرافيا.
- إمكانية الاستغناء عن العدد الكبير من خزائن الملفات مما يوفر مساحة إضافية لأي ادارة ، وكذلك توفير نفقات الموظف المخصص للعناية بهذه الملفات.
- السرعة والسهولة في وصول التعليمات والمعاملات الإدارية للموظفين والزبائن والمراجعين كذلك.
- سهولة تخزين وحفظ البيانات والمعلومات وحمايتها من الكوارث والعوامل الطبيعية عن طريق الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطي في أماكن خارج حدود المنظمة. أو ما يعرف بنظام التحوط من الكوارث DRS.

اضافة الى كل ما سبق التطرق اليه تسهم الإدارة الالكترونية في خفض التكاليف وزيادة ربحية المنظمة، إضافة إلى ضمان جودة المنتجات وزيادة درجة تنافسيتها. كما تسهم أيضا في تلاقي مخاطر التعامل الورقي. (طارق عبد الرؤوف عامر: 2007، 34-35).

ان الادارة الجزائرية اليوم اذا ما ارادت التوجه نحو تحقيق الادارة الالكترونية يجب عليها العمل على تحسين البنية القاعدية لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها الحاضنة لأي مشروع للتطوير الاداري, فالجهود المبذولة في هذا الاطار من قبل اصحاب القرار لازالت دون المستوى المطلوب. وهذا الامر يعتبر عائقا يقف دون تجسيد الادارة الالكترونية.

ثالثا: مواطن تصحيح الخلل لتطبيق الادارة الالكترونية محليا:

هناك العديد رمن النقاط التي يجب الوقوف عندها بغية تصحيح العقبات التي لازالت تقف في سبيل تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر, وتتراوح هذه العقبات التي تواجه الادارة الجزائرية بين الاجتماعية والتقنية اضافة الى التنظيمية وحتى الثقافية والسياسية التي نحاول مناقشتها في مجموعة من النقاط والتي تتلخص في:

1- الميل الشديد لمقاومة محاولات الاصلاح والتغيير ومحاولة الحفاظ على الوضع الراهن وهي خاصية ترتبط بخصوصية المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية, فعدم التوافق بين التكنولوجيا والمجتمع من شانه كبح جماح كل عمليات التنمية والاصلاح ففي هذا الصدد يقول **سمير امين:** "ان الاختراعات والامكانيات التكنولوجية غير قادرة بمفردها بصورة تلقائية على تحسين مستوى الحياة, ما لم تستجيب تلك المجتمعات لها وتوفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة التي تعمل على استمرارها وبقائها وتقدمها."

2- الممارسات الادارية السلبية والتي يأتي على راسها بيروقراطية الادارة الجزائرية التي تطبع الممارسة الادارية في الجزائر وذلك عكس ما تصبو اليه الادارة الالكترونية التي تعمل على محاربة البيروقراطية والقضاء على مختلف التعقيدات اليومية ذات الصلة بالعمل الاداري. (علاء السالمي: 2005، 57)

فهاجس البيروقراطية لازال يلقي بطلاله على الادارة الجزائرية الى غاية اليوم وهو ما تجسده على الاقل العديد من الخطابات لصناع القرار حول ان بيروقراطية الادارة الجزائرية تعيق العديد من المشاريع التنموية وحتى المشاريع المتصلة بتوطين هذا التوجه الاداري المعاصر.

3- نقص الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتبر الدعامة الحقيقية التي تنفذ بواسطتها مختلف الاعمال الالكترونية والتي منها الادارة الالكترونية ,حيث ان الجزائر وعلى

غرار دول اخرى لا تخصص اعتمادات مالية كافية في الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة, كما ان هناك تفضيل لقطاعات دون غيرها في هذا المجال حيث يتم التركيز بصورة بالغة على القطاعات الانتاجية دون غيرها من القطاعات الاخرى. وقد بدأت الجزائر اليوم تتفطن لهذا النقص وعليه فقد حققت قفزة نوعية في هذا المجال.

4- غياب التشريعات القانونية التي تقنن الادارة الالكترونية في الجزائر وما قد يرتبط بالكثير من الجرائم الالكترونية, فالجانب التشريعي لهذا التوجه الاداري المعاصر مازال يشكل حلقة ضعيفة في ممارسة مختلف العمليات الادارية المرتبطة بالموضوع. حيث ان هناك عديد القضايا التي لم يطلها التشريع القانوني المتعلق بهذا الجانب في الجزائر.

5- هناك مانع اخر يقف في طريق تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر والذي يرتبط بالجانب التنظيمي الذي يظهر من خلاله هشاشة البناءات التنظيمية لمختلف التنظيمات والادارات العمومية على وجه التحديد, فالخلل في الهياكل التنظيمية يبدو واضحا كونها لم تتخطى الهياكل التقليدية الجامدة المبنية على الطاعة الوظيفية التامة دون ان يكون للمفاهيم المعاصرة في الادارة حضورا على غرار المعرفة والابداع, فهذه الهياكل القائمة في الادارة الجزائرية اهم ما تقضي عليه هو الابداع.

6- للعامل الثقافي هو الاخر حضور قوي في الادارة الجزائرية التي يميل فيها اغلب القادة الى توخي السرية التامة والتكتم على المعلومات باي طريقة كانت وهو ما يجعل الاعتماد على الادارة الالكترونية من بين الامور المحظورة لأنها في اعتقادهم تفقد السرية وتميع المعلومات, ثم ان عامل المركزية الشديد الذي تقوم عليه الادارة الجزائرية يجعل السلطات والمعلومات كلها تتركز في يد مجموعة صغيرة داخل الادارة. هذا في الوقت الذي يسجل ضعفا كبيرا على مستوى التعلم التنظيمي الظي من شانه التغيير في هذه الافكار والممارسات.

7- كما ان العامل السياسي هو الاخر يلقي بذلاله في هذا الموضوع حيث ان القيود المفروضة على التكنولوجيات الحديثة من قبل الانظمة السياسية يلعب عاملا سلبيا يعيق تطبيق هذه الادارة في الجزائر وهو الامر الذي يتأكد من خلال بعد الجزائر عن تطبيقات الحكومة الالكترونية وهو ما جعلها تحتل مراتب متدنية مقارنة بالكثير من الدول العربية التي خاضت تجارب ناجحة في الميدان, الا ان الامر على المستوى المحلي ينحصر في بعض الخدمات البسيطة فقط التي جاءت كاستجابة للضغوط الدولية الممارسة على الجزائر على غرار ضغوط منظمة الطيران الدولية لإعادة النظر في جواز السفر .

8- هناك معوق اخر تعاني منه الادارة في الجزائر والمتعلق بنقص التأهيل للموارد البشرية للتعامل باحترافية مع التكنولوجيات الحديثة عدا بعض الادارات التي تشترط التحكم في التكنولوجيات الحديثة كأحد الشروط التي تقوم عليها عملية الاستقطاب داخل هذه الادارات.

خاتمة:

هناك العديد من العقبات التي تحول دون التطبيق الامثل للإدارة الالكترونية في الجزائر والتي تنتظر الحلول الموضوعية الكفيلة بتخطي هذا الوضع الذي يمر بداية على تصحيح الخلل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات التي يمكن الحديث عن الادارة الالكترونية من دونها, فيجب الاستثمار في الجانب ليس من خلال النقل الافقي فقط بل ومحاولة الاعتماد على النقل الرأسي لهذه التكنولوجيات. كما ان جهود التطبيق هذه تمر عبر اصلاح الهيكل الاداري برمته واصلاح الذهنيات التي اصبحت مقولبة لا تبادر الى التغيير واصبح شغلها الشاغل هو الحفاظ على الوضع الراهن.

قائمة المراجع

1-سمير امين: مناخ العصر, رؤية نقدية-العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي, مكتبة مدبولي, القاهرة,1999.

2-طلعت ابراهيم لطفي: علم اجتماع التنظيم, دون طبعة, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, مصر ,2008.

3-اعتماد محمد علام: دراسات في علم الاجتماع التنظيمي, الطبعة الاولى, مكتبة الانجلو مصرية, مصر, 1994.

4-طارق عبد الرؤوف عامر: الإدارة الالكترونية نماذج معاصرة، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.

5- ربحي مصطفى عليان: إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

6- أنطونيوس كرم: العرب أمام تحديات التكنولوجيا، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 1982.

7- نجم عبود نجم: الإدارة والمعرفة الالكترونية الاستراتيجية، الوظائف والمجالات، دون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

8-جعفر الجاسم: تكنولوجيا المعلومات، دون طبعة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

9-عبد الله فرغلي علي موسى: تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

10-علاء عبد الرزاق السالمي وخالد إبراهيم السليطي: الإدارة الالكترونية، دون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

11- علاء السالمي: شبكات الإدارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

12 - نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994.

13 14-SILJA.B & authers(2016) : The Global Information Technology Report, innovatingithedigitaleconomy ,The World Economic Forum and INSEAD , Geneva .